A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/9/G/7
24 September 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة التاسعة
البند ٤ من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

رسالة مؤرخة ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ موجهة من البعثة الدائمـــة لجمهوريـــة سنغافورة لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان

أشير إلى البيان الشفوي الذي أدلت به السيدة جيون كيم في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ باسم المنتـــدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية خلال المناقشة العامة التي جرت بشأن البند ٣، والذي نُشر لاحقاً على الموقع الخارجي لمجلس حقوق الإنسان. وبالتحديد، أشير إلى ما ذكرته السيدة كيم حيث قالت:

"*في سنغافورة، على سبيل المثال، ورغم أن الحكومة أعلنت عن تخفيف قواعدها مـــن أجـــل الـــسماح بالمظاهرات الخارجية، إلا أن هذه المظاهرات محصورة في ركن المتحدثين*. ووقعت أحداث أيضاً هذا العام تؤكد البيئة التقييدية التي لا يستطيع فيها المدافعون عن حقوق الإنسان التمتع بحرية التعبير والرأي وبحرية الاطلاع. ففي أيار/مايو ٢٠٠٨، أوقف ممثلون من هيئة تطوير وسائط الإعلام عرض فيلم خاص بعنوان *"One Nation Under Lee"*، حيث طالبوا المنظمين بتسليم الفيلم. واستشهدوا في ذلك بقانون الأفلام الذي ينص على أن عرض أي فيلم أو توزيعه بدون رخصة صالحة يعد بمثابة جريمة. وبالتالي فإن هـــذا الحكم يجعل جميع السنغافوريين الذين يعرضون أحداثاً خاصة منتهكين لهذا القانون جمـــيعهم تقريبـــا. وعلاوة على ذلك، وجهت الحكومة تهماً ضد ٢٠ مدافعاً عن حقوق الإنـــسان شـــاركوا في مختلـــف الاحتجاجات السلمية ووزعوا منشورات على الجمهور".

لم يرد وفد بلدي على بيان السيدة كيم في أثناء المناقشة العامة لأن السيدة كيم اقتصرت، أثناء إلقائهـــا البيان، على الجزء الوارد بخط مائل. وبالتالي فإننا لم نكن نعلم بقية بيانها. بيد أننا قرأنا الآن بيانها بالكامل كما نُشر على الشبكة الخارجية ونرى من اللازم الرد عليه لتوضيح وعرض موقفنا بشأن القضايا التي أثيرت.

إن سنغافورة، شأنها شأن معظم البلدان، ملتزمة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إلا أن العالمية لا تنطبق إلا على جزء أساسي من حقوق الإنسان. وباستثناء هذا الجزء الأساسي، ليس هناك اتفاق عالمي، وتفسَّر حقوق الإنسان وتُعمّل وفقاً للظروف الخاصة بكل بلد. فعلى كل مجتمع أن يقرر وأن يوجد التوازن الملائم حسب سياقه التاريخي والاجتماعي والاقتصادي، ومبدأ سيادة القانون لازم لكي يتمكن البلد من تحقيق هذا التوازن في إطار الحكم الرشيد.

المظاهرات الخارجية

يسرنا أن نلاحظ أن السيدة كيم تعترف بأن حكومة سنغافورة قد أعلنت أنها ستخفف قواعدها فيما يتعلق بالسماح بالمظاهرات الخارجية. بيد أنها تشير إلى أن هذه المظاهرات محصورة في ركن المتحدثين. ونود أن نشير إلى أن هذه القيود الدستورية قد وضعت لمضان عدم إضرار التجمعات بأمن الأمة، أو التسبب في أضرار للأشخاص والممتلكات. والواقع أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعديد من الصكوك الدولية الأخرى يُقروُّن بأن حرية التعبير ليست حقاً مطلقاً، وإنما قد توجد قيود من أجل الوفاء بشروط "الأخلاق والنظام العام والرفاه العام".

وقد أثبتت التجارب في بلدان أخرى أن المظاهرات قد تخرج في كثير من الأحيان عن نطاق السيطرة مما يؤدي إلى العنف. وقد شهدت سنغافورة نفسها هذا العنف. ذلك أن أعمال شغب ماريا هيرتوغ عام ١٩٥٠ وأعمال شغب عام ١٩٦٤ العرقية بدأت كلها في شكل تجمعات سلمية لكنها انتهت بمقتل ٥٤ شخصاً وجرح ٧٣٦ شخصاً وبإصابة الممتلكات بأضرار جسيمة. ومنذ ذلك الحين سعينا جاهدين إلى تعزيز الوئام في صفوف مختلف الفئات العرقية والدينية في سنغافورة. وإذا كنا قد نجحنا نوعاً ما، فإننا لا يمكننا أن نسلم بذلك. فالقيود التي وضعناها ضرورية لضمان مصالح المجتمع على نطاق أوسع حمايةً له من أعمال ثُلَّة قد تمس بسلامة الأمة وأمنها.

قانون الأفلام

تشير السيدة كيم أيضاً إلى قانون الأفلام وتذكر حينما "أوقفت" هيئة تطوير وسائط الإعلام عرض فيلم خاص بعنوان *"One Nation Under Lee"* في أيار/مايو ٢٠٠٨ في سنغافورة بموجب الباب ٢١(١) من قانون الأفلام، يعد امتلاك أي فيلم أو عرضه أو توزيعه بدون رخصة صالحة توافق على عرض الفيلم بمثابة جريمة. فكل فيلم معد للعرض أو التوزيع يقتضي تقديمه لمجلس مراقبي الأفلام، حيث قد يُوافق على الفيلم بدون تعديل أو قص، أو يوافق عليه مع هذا التعديل أو القص عند الضرورة، أو يُحظَر.

وفي ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٨، بلغ مجلس مراقبي الأفلام أن فيلماً بعنوان *"One Nation Under Lee"* سيعرض في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٨ في فندق Peninsula Excelsior. وبما أن أي فيلم بهذا العنوان لم يقدم إلى المجلس و لم يصدر المجلس أي شهادة توافق على عرض أي فيلم بهذا العنوان، تعين على المجلس التحقيق في المسألة، لاحتمال أن يشكل العرض خرقاً للقانون. وبناءً عليه، شرع المجلس في توجيه إخطار إلى الشخص المعني يبلغه أن عرض فيلم لم يقدَّم إلى المجلس لتصنيفه و لم يوافق على عرضه يشكل جريمة.

وفي ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٨، توجه مسؤولو المجلس إلى مكان الحدث من أجل التحقيق، لأن المنظمين أصروا على عرض الفيلم رغم إخطارهم سابقاً من المجلس بأن ذلك سيكون خرقاً للقانون. ومنع المسؤولون من الدخول إلى القاعة التي كان يجري فيها العرض، ولم يسمح لهم بذلك إلا في وقت لاحق. وسُلمت نسخة من الفيلم على قرص DVD إلى مسؤولي المجلس. ولا يزال تحقيق المجلس في عرض هذا الفيلم جارياً.

التهم الموجهة ضد ٢٠ مدافعاً عن حقوق الإنسان

تشير السيدة كيم إلى التهم الموجهة "ضد ٢٠ مدافعاً عن حقوق الإنسان شاركوا في مختلف الاحتجاجات السلمية ووزعوا منشورات على الجمهور". ومن المؤسف أن السيدة كيم لا تقدم تفاصيل بشأن هوية هؤلاء "المدافعين عن حقوق الإنسان" وعن الظروف التي وجهت لهم فيها التهم وتقدم بدلاً من ذلك ادعاءً غامضاً جداً. والواقع أن هناك بشكل عام العديد من الوسائل القانونية المتاحة للسنغافوريين من أجل الإعراب عن آرائهم وقد فعل العديد منهم ذلك، سواء عبر المنتديات والاجتماعات، والمناقشات على شبكة الإنترنت، والرسائل الموجهة إلى الصحافة وما إلى ذلك، بما في ذلك آراؤهم بشأن قضايا تتعلق بعدم الرضا عن السياسات والتدابير الحكومية. غير أنه إذا اختار السنغافوريون الإعراب عن آرائهم عبر وسائل غير قانونية، وجب على السلطات بالتأكيد أن تدافع عن سيادة القانون.

ويلتمس وفد بلدي أن تعمموا هذه الرسالة على المجلس بوصفها وثيقة من وثائق الدورة التاسعة.

(التوقيع) سيد نور الدين سيد هاسم
القائم بالأعمال بالنيابة

- - - - -